الاستراتيجية الدينية والسياسية والاقتصادية لمواجهة التكفير في العراق

أ.م.د. احمد غالب محي[*] الباحث
محمد حسن ياسين[**]

الملخص

يطرح البحث موضوع: الاستراتيجية الملائمة للتعامل مع الخطاب التكفيري في العراق، من الزوايا الدينية، والسياسية، والاقتصادية.

المقدمة

بعد التغيير السياسي الذي حصل في العراق بعد التاسع من نيسان عام 2003 ، ظهرت بعض المجموعات التكفيرية وتصاعد حدة خطابها بشكل باتت تشكل تهديداً على مستقبل البلاد بشكل عام.

وترجع اهم مسببات نمو ظاهرة التكفير في العراق الى جملة عوامل بعضها فكري، والآخر سياسي، والثالث اقتصادي، فضلاً عن كون الاساس النظري للتكفير كان موجوداً بالاساس، وهو ما حفز دعاة الفكر التكفيري لاستغلال الظروف التي مر بها العراق لتجنيد الشباب في صفوف منظماته الارهابية.

[*] جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية.
[**] جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية.

لقد وقع العراق ضحية لمصالح دول أقليمية ودولية، لها مصلحة في عدم استقراره، يضاف اليها تعثر العملية السياسية وعدم ارتكازها على اسس صحيحة، وعدم وجود استراتيجيات حقيقية وناجعة لمعالجة الخطاب التكفيري والحد من آثاره، مما تسبب في شيوعه ورواج افكاره.

اذاً ، فالحل يكمن في تبني مجموعة استراتيجيات، وخصوصاً على المستوى الديني والسياسي والاقتصادي ، من شأنها تقليل التداعيات السلبية لهذا الخطاب، والعمل في الوقت نفسه على تقوية وتدعيم الوحدة الوطنية، وتعزيز التعايش السلمي بين المكونات المجتمعية، وإضعاف العصبيات القبيلة والعشائرية ونبذ الطائفية، وبناء اقتصاد متين قادر على النهوض بواقع البلاد، كل ذلك سنتناوله في إطار بحثنا هذا.

أهمية الدراسة:

إن اختيار موضوع الاستراتيجيات الدينية والسياسية والاقتصادية في مواجهة الخطاب التكفيري في العراق بعد عام 2003، من ناحية الأسباب والدوافع والأهمية التي يحملها، جاء على أساس مجموعة اعتبارات من أهمها:

1- إن تسليط الضوء على خطاب التكفير ، ومعالجة أبعاده ومضامينه، والايديولوجية التي كانت تقف وراء الدعوة له في مثل هذه المرحلة، سيزيل كثيراً من الالتباس بين ما هو ديني و ماهو سياسي، وسيكشف لنا طبيعة التوظيف الديني والعقائدي الذي تبنته الجماعات السلفية الجهادية التكفيرية التي اتت من خارج العراق

2- إن طبيعة الازمة الطائفية التي حدثت في العرق بعد عام 2003 لا يمكن لنا تشخيص ابعادها بدقة الا بالتوقف عند طبيعة الخطاب التكفيري الذي كان أهم مظاهر هذه الازمة.

3- ان العراق بحاجة الى تطبيق استراتيجيات شاملة لمواجهة الخطاب التكفيري ، واهمها: الاستراتيجيات الدينية والسياسية والاقتصادية.

اشكالية الدراسة:

تنطلق الدراسة من إشكالية مفادها: إن غياب استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الخطاب التكفيري في العراق كان هو احد اهم الاسباب في تنامي حدة هذا الخطاب وتصاعد وتيرته ، الامر الذي انعكس سلباً على الاستقرار السياسي في البلاد بشكل عام.

وإنطلاقاً من ذلك، يسعى البحث للاجابة على الاسئلة التالية:

1. كيف يمكن للعراق مواجهة خطاب وممارسات التكفير؟
2. كيف يمكنه معالجة مشكلة التكفير على الصعد الدينية والسياسية والاقتصادية؟
3. ما هي الاستراتيجيات المتبعة في تحقيق ذلك؟.

فرضيّة الدراسة:

تتأسس فرضية الدراسة على فكرة مركزية مفادها :

إن الخطاب التكفيري في العراق بعد عام 2003، هو خطاب غير متأصل في طبيعة المجتمع العراقي، وانه ظهر لاسباب سياسية ، كنوع من التعبير عن ازمة سياسية كانت تعيشها النخب العراقية من كل المكونات، وعدم اتفاقها على بلورة مشروع واضح المعالم لبناء أسس الدولة العراقية في مثل هذه المرحلة الحرجة . وان الحلول تكمن في تبني استراتيجية شاملة للتعامل مع مشكلة التكفير لتحقيق حالة التعايش السلمي .

هيكلية الدراسة:

قسمت الدراسة الى ثلاثة مباحث وكالاتي:

المبحث الاول: الاستراتيجيات الدينية للتعامل مع التكفير

المبحث الثاني: الاستراتيجيات السياسية للتعامل مع التكفير

المبحث الثالث: الاستراتيجية الاقتصادية للتعامل مع التكفير

وهو ما سيتم تناوله الان:

المبحث الاول: الاستراتيجية الدينية

الملاحظ على أغلب الجماعات المتطرفة في العالم الاسلامي ، انها تبرر أفعالها بالاستناد الى حجج دينية، وتستبيح حرمات المجتمع بإسم الدين ، وهذا يتطلب تدخل رجال الدين والمثقفين للعودة الى المسار الحقيقي للدين الاسلامي.

فللخروج من الازمة إلتي يعاني منها الدين الاسلامي بسبب تلك الممارسات لابد من أتباع العديد من المعالجات ، لعل ابرزها:-

- مما لاشك فيه أن الخطاب الاسلامي يمتاز بالتعقل، إذ قال الله تعالى(الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الألباب)[1] فهنا يؤكد كتاب الله على القول الحسن، إذ على خطباء الامة إعتماد الطرق السلمية المقنعة في أرشاد الناس والابتعاد عن تكفير المسلمين وإحلال دماءهم .

إن المسلمين بحاجة الى مواجهة تحديات العصر (من خلال التأكيد على خصوصيات الاسلام وقداسة نصه لكن مع حاجة المسلمين الى أعادة قراءة النص الاسلامي . وإن روح الاسلام الحقيقية هي متجددة وما نحتاجه اليوم هو أستنطاق هذه الروح من أجل قراءة النصوص بما ينفع الانسان وبما هو متقدم ومتطور ومفكر وفعال)[2]. وهنا يظهر دور الأنسان العراقي المثقف (فالدور الذي يجب على المثقف أن يقوم به هو كالدور الذي لعبه الانبياء والرسل وأئمة

المذاهب الذين خلقوا مبادئ جديدة ومعايير مبتكره وبثوا طاقة جديدة عملت في أعماق وجدان مجتمعاتهم وعصرهم أنهم أصحاب حركة ثورية تغييريه أنقلابية على كل القيم الفاسدة التي تستغل الانسان وتستعبده ، ثورة تجتث جذور القمع والظلم والعدوان وتغرس جذور العدل والمساواة)[3]، فعلى المثقف أن لا ينكر الدين (ولكن ينقله من حالة التمسك بالآخرة الى التمسك بالدنيا ، ومن حالة التوجه الى الروح الى العمل والبناء والنشاط ومن حالة حب الذات الى حب المجتمع، فعليه أن يبين للمجتمع ، الاسلام الحركي الثوري التقدمي لا الاسلام الذي يقتصر على مجموعة من الطقوس والممارسات الموروثة ، إنه الاسلام التنويري ،الذي يهدف الى التغير والبناء بناء الانسان وتغير المجتمع)[4] .إن الاسلام الذي جاء به الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم) اسلام السماحة والاعتدال والمحبة ، الاسلام الذي يحترم حقوق الانسان وحقوق المواطنة ويحترم حق الاخرين بالحياة ، ليس الاسلام الذي أبرزته الحركات السلفية الحالية ، أسلام القتل والعنف والإرهاب[5] ، حتى جعل الكل يخافه ويبتعد عنه ، بعد ان انتشر ما يعرف بـ (الاسلاموفوبيا) وهي معادات المسلمين في العالم الغربي ، إذ اخذ ينظر للمسلمين كإرهابيين ومتعطشين للدماء، فأخذت الدعوات المطالبة بطردهم من تلك البلدان ، كذلك انتشرت في اوربا الحركات المسيئة للرموز الاسلامية، كـ"الرسوم الكاريكاتيرية" المسيئة للرسول (صلى الله عليه وسلم) في الدنمارك وهولندا وكتاب (سلمان رشدي) آيات شيطانية التي تمس القران الكريم في (بريطانيا) ، كل تلك الاعمال هي كردود فعل للخطاب التكفيري التي انتهجته الجماعات التكفيرية في تكفير الكل ، وبالتالي استحلال قتلهم وسبي نسائهم ومصادرة أموالهم .قال الله تعالى (وَلاَ تَسُبُّوا الَّذِيْنَ يَدْعُوْنَ مِنْ دُوْنِ اللّهِ فَيَسُبُّوا اللّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ "[6] .

- أن الاسلام دين السلام(ففي ظل السلام يتم البناء والتعمير، وفي ظل السلام يأمن كل فرد على نفسه وعرضه وماله واهله. جاء في الحديث الشريف "لا تحاسدوا ولا تناجشوا ولا تباغضوا ولا تدابروا ولا يبع بعضكم على بيع بعض وكونوا عباد الله اخوانا المسلم اخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره)[7]. لذا ، يجب التأكيد على أن (الدين الإسلامي دين سلام ، وقد جعل الله السلام تحية للمسلمين بعضهم لبعض كدلالة على أن دينهم دين سلام ، فإذا التقى المسلم بالمسلم أو غيره سواء أعرفه أم لم يعرفه فأن أول كلمة بينهم هي (السلام عليكم) ، فالمسلم يعطي بهذه الكلمة الأمان لمن يخاطبه ، وهذه الكلمة تقال حتى للمخالف في الدين والعقيدة ، وهو مبدأ ينطلق من عقيدة المسلم وإيمانه بربه ، فكيف يوصف دين مثل هذا بأنه دين عنف وإرهاب)[8] 0

- الاسلام هو دين التسامح، (لا حقد فيها، ولا كراهية وبهذه الروح الطيبة نظر الاسلام الى أهل الذمة نظرة كلها تسامح، فأعطاهم حقوقهم كاملة غير منقوصة ،الأمر الذي جعلهم تحت مظلة الاسلام، وفي كنف الدولة الاسلامية، فجاء في الصحاح (كان سهل بن حنيف وقيس بن سعد قاعدين بالقادسية فمروا عليهما بجنازة فقاما فقيل لهما أنها من أهل الارض أي من أهل الذمة، فقالا أن النبي (صلى الله عليه وسلم) مرت به جنازة فقام فقيل له أنها جنازة يهودي فقال أليست نفسا)[9]. فهذه أخلاق الاسلام مع من مات منهم، فكيف يكون الأمر بالنسبة للأحياء منهم.)[10] .

- يؤمرنا الله بالصفح والعفو بقصد وحدة الأمه وتفويت الفرصة على الأعداء في تحقيق أهدافهم . (نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً

فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا ﷺ)[11] وقال تعالى(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً)[12] .

- من أجل تفويت الفرصة على الاعداء لابد من عقد مؤتمر إسلامي والتأكيد فيه على القواسم المشتركة بين المسلمين . فكل المسلمين وعلى كافة مشاربهم يقرون بالوحدانية وكذلك يقرون بالنبوة والكل متفق بالميعاد ، (فأصول الدين الثلاث التوحيد والنبوة والمعاد) أتفق عليها المسلمون جميعا.

لقد أكد الله في محكم كتابه المجيد أن الدعوة للدين ليس بالإكراه والعنف وأنما بالحكمة والموعظة الحسنه (أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن أن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين)[13] إذ(يعتمد المنهج القرآني في الدعوة الى الاسلام على اساليب سلمية وعقلانية ويوصي أتباعه بالحكمة والموعظة الحسنه والمجادلة بالتي هي أحسن ولا مكان في هذا المنهج للإكراه والعنف والتهديد والرعب والقتل وبما أن الاسلام دين الرحمةفالدعوة اليه لابد أن تتسم بالرحمة أيضا)[14].

- ولابد من التذكير أن المنهج الاسلامي القويم يقوم أساسا على الوسطية ، والتوازن في جميع أمور الحياة وقد أكدت هذه الوسطية، الآية القرآنية:- (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً)[15]. (عن جابر بن عبد الله □ قال: كنا عند النبي، صلى الله عليه وسلم فخطّ خطا وخطَّ خطَّين عن يمينه، وخطَّ خطَّين عن يساره، ثم وضع يده على الخطّ ألأوسط فقال: "هذه سبيل الله"، ثم تلا هذه الآية: (وأنّ هذا صراطي مستقيمًا فاتبعوه ولا

تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله)[16]) وهذا الأمام علي علية السلام يدعو للوسطية والابتعاد عن الغلو فيه(سيهلك فيّ صنفان :محب مفرط يذهب به الحب الى غير الحق ومبغض مفرط يذهب بالبغض الى غير الحق وخير الناس حالاً النمط الأوسط[17] .

فمن أجل وحدة الامة ، على الخطاب الاسلامي اليوم أن يمتاز بالوسطية بعيد عن التطرف والغلو .

- التأكيد في الخطاب على الأخلاق الحسنة التي يريدها الله ورسوله وأكدها القران الكريم (وَلا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ)[18]، وهنا الدعوة الى الرفق واللين –رغم الجراح– كمنهج في الخطاب من خلال تحكيم لغة العقل والمنطق ، قال تعالى "ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ"([19]).

كما يجب الانطلاق من قوله تبارك وعلا في خطابه للمسلمين بالأبتعاد عن التنازع والتأكيد على الوحدة (وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ.)[20].

وكذلك قوله تعالى (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)[21].

- إن التفرق والتشتت والتكفير يضعف الأمة الاسلامية ويجعلها طوائف متحاربة مما يقوي أعداء الدين والوطن[22] ، وليتمعنوا النظر في الآية الكريمة قال تعالى(وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ

إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}[23].

- على علماء الأئمة الاسلامية أن يكونوا على قدر المسؤولية والابتعاد عن خطاب التكفير ويتذكروا حديث الرسول (ص) ، إذ قال (ص)(من صل صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذاكم المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله فلا تخفروا الله في ذمته)[24] فكيف وألان المسلمون يتقاتلون فيما بينهم وكلاهما يقر بالشهادتين لمصلحة من هذا؟ ألم يسال علماء الامة انفسهم هذا السؤال؟.
- توحيد الخطاب الديني والتأكيد (على ضبط الخطاب والتوافق بين المؤسسات الدينية على خطاب معتدل ينبذ العنف وينائ عن التطرف ووضع ضوابط لاعتلاء المنبر)[25]0
- العمل على(توحيد الاوقاف ويكون ذلك من خلال العودة الى وزارة الاوقاف موحدة لكل الاديان والمذاهب والغاء الاوقاف المنفصلة التي تأسست بعد عام 2003)[26] .

المبحث الثاني: الاستراتيجية السياسية

لقد كان لآثار الأستبداد السياسي التأثير الكبير في المجتمع العراقي ، إذ نلاحظ أثرها سلبيا بشكل زرع حالة الخوف الشديد من السلطة السياسية القائمة والتي لم تسع في حينها الى بناء مواطن حر ، يمتلك الأرادة الحقيقية في التعبير وإبداء الرأي، بقدر ما كانت تسعى بناء موطن خنوع ، يخاف من السلطة السياسية القائمة ويخشى منها[27]. فقد عمد نظام البعث الى تدمير النسيج الاجتماعي العراقي وإلحاق الضرر به من خلال العمل على إعادة إحياء القبلية والطائفية وربط تكوينات اجتماعية معينة بعجلته مقابل مناصبته العداء لتكوينات اخرى ، وكان له ذلك من خلال إعادة التقسيمات القبلية والطائفية والاعتماد

عليها بشكل منحاز، الأمر الذي أدى إلى خلق نوع من النزعة الطائفية والعشائرية بين افراد الشعب [28].فالظروف التي عاشها العراقيين قبل التغير ولدت شعبا خائفا مترددا، نتيجة سنوات الظلم والاستبداد التي عاشها في ظل النظام السابق ، إذ مارس نظام البعث الاستبدادي عملية أجتماعية واسعة لتزييف الوعي المعاصر وفي ظل سيادة شعارات الثورة والشرعية الثورية وغابت قيم الديمقراطية وأحترام حقوق الانسان ، فغابت وسحقت قوى المعارضة ، وتكون وعي جماهيري مشوه وقاصر تشرب بمفاهيم العنف والحرب)[29]. لذلك ، نلاحظ ان المواطن قد انزوى ضمن نطاق قبيلته وطائفته ساعده في ذلك بعض التيارات السياسية المنغلقة التي جاءت بعد التغيير ،التي لم تكن بمستوى المسؤولية (فهي لم تكن تيارات مفتوحة لمختلف مكونات الشعب العراقي من الشمال للجنوب ومن الغرب الى الشرق ، مما كان لها الأثر البارز في خلق أزمة هوية من جهة ، وتعدد الولاءات الفرعية من جهة ثانية ، ناهيك عن الصراعات فيما بينها والتي سببت بدخول العراق في موجة العنف الطائفي)[30] ، إذ وجدت الارضية مناسبة لطرح افكارها ليتلقفها الجمهور فتصعد للحكم بإسم الطائفة والدين والعشيرة ، فأصبحت الديمقراطية في العراق مشوهة لم تف بأهدافها في خلق عراق مستقر يستطيع أن يرتقى بأبنائه الى مستوى الطموح في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ووضع نظام دستوري متين يستطيع أن يرتقى بالإنسان العراقي الى مرحلة المواطنة والبناء والتنمية.

هذا الوضع عوق عمل الحكومات المتتالية ، فبدلاً من أن توجه مشاريعها نحو البناء أخذت تستنزف ميزانياتها في محاربة الارهاب والجماعات الارهابية المدعومة في الغالب من دول إقليمية ودولية لها مصلحة في عدم أستقرار العراق وترسيخ مبادئ الديمقراطية الحقيقية فيه. أن الخروج من هذا المأزق يتطلب من الحكومة العراقية اتخاذ العديد من الخطوات على الصعيد السياسي ، منها:-

- معالجة ازمة الطائفية السياسية الناتجة عن حالة عدم الثقة بين الفرقاء السياسيين والذي كان سبباً أساسياً في تأجيج حدة الخطاب التكفيري ، من خلال (تشريع قوانين لمكافحة التميز أو التفرقة بين المواطنين أو من يمارس التمييز الطائفي أو العنصري، سوء بالتحريض أو التحبيذ أو الترويج أو الحض على النزاع أو أثارة شعور الكراهية [31] ، وذلك بهدف الحيلولة دون تمييز أو تحيز فيما بينهم لاي أعتبار من الاعتبارات بحيث يكون الاعتبار الوحيد بين المتنافسين الكفاءة العقلية والدرجات العلمية والاختبارات)[32]. ومن أجل تحقيق هذا المطلب لابد من (تأسيس دائرة مراقب عام لمراقبة تنفيذ التشريعات ضد التمييز أو التفرقة بين المواطنين يرأسها مراقب عام .... يخول تفتيش الدوائر والمصالح الحكومية والشركات والمؤسسات الأهلية للاطمئنان على تنفيذ القوانين الانفة الذكر تنفيذاً دقيقاً وعلى أن يقدم تقاريره بهذا الخصوص الى السلطة التشريعية ثم ينشرها على الرأي العام ، وعلى أن يكون من حق المواطنين الذين يشعرون بالغبن جراء التميز الواقع ضدهم تقديم الاعتراضات الى المراقب العام ليقوم برفع الغبن اللاحق بهم حسب السلطة المخولة له)[33].
- كذلك أحد عوامل معالجة ازمة الطائفية السياسية في العراق هي معالجة مشاعر (الاغتراب)[34]* لدى بعض المكونات المجتمعية التي تشعر بـ "التهميش" بسبب الانسياق خلف ما روج له انصار الخطاب التكفيري ، فعلى الحكومة أن تدرك ان الانتصار في الحرب ضد التنظيمات التكفيرية والجماعات المتطرفة يتطلب القيام بجهد لعزل هذه الجماعات ونزع الشرعية عن أدعائها تمثيل طوائف بعينها .
- كما تتطلب المعالجات العمل بالاستطاعة (أتجاه دمج افراد المجتمع والعمل على مزيد من الانصهار الاجتماعي والوطني وتعزيز مبدا المواطنة

المتساوية بحيث تكون المساواة في الحقوق والواجبات نصاً وعملاً هي السمة البارزة في سياق الحياة اليومية)[35] ، من خلال تطوير البنى الاجتماعية التقليدية وليس الغائها ، فالهويات الثانوية لا يمكن الغائها ، مقابل ان لا تنافس الهوية الوطنية بل تكون في مرتبة ادنى منها. إن ضرورة ترسيخ الوحدة الوطنية يتطلب تحويل الولاء الى الوطن بعيدا عن السياسات الفوقية والقسرية ، وذلك بإصلاح المركز السياسي والقانوني للفرد على أساس المساواة في الحقوق والواجبات بتعميق مفهوم المواطنة ، دون تذويب لموقعه بوصفه عضواً في جماعة فرعية وعرقية او مذهبية او دينية لها خصائصها ، ولها الحق في التعبير عن ثقافتها بعيدا عن طروحات التشكيك والصهر القسري للسلطة [36] .

إن عملية الحد من التأثيرات السلبية للهويات الفرعية يتحقق من خلال تنشيط مؤسسات المجتمع المدني ، فوجود مؤسسات مدنية ديمقراطية ، تساعد في تقوية الممارسات الديمقراطية وتشكل ضغطاً على النخب السياسية بدلاً من ان يضطلع بهذا الدور كلاً من الطائفة او العشيرة [37] .

فتعزيز الهوية الوطنية العراقية يتطلب تهيئة كافة الشروط الضرورية لتقوية عوامل ترسيخ الوحدة الوطنية وتنقيتها من سلبياتها التي عانت في حالات كثر من التخلف ، وتنشيط الوسائل التي تعمل على عدم الخلط بين ما يتمتع به العراق من تنوع دائم لقوته والخلافات السياسية والفكرية التي تحمل في طياتها وسائل تلغيم كل المشاريع النهضوية ، والسعي في توحيد الثقافات المتنوعة في العراق، وتوفير المناخ الصحي للتفاعل بين كافة الاطراف على جانب أحترام كل ما تعتقد به مكونات المجتمع العراقي مهما كان وزنها العددي والسياسي ورعايتها[38] .

- حث الاحزاب السياسية ، وخاصة الاسلامية منها على ضرورة أن تبتعد برامجها السياسية عن التأجيج الطائفي ، لا سيما في وقت الانتخابات ،

ونعني بذلك عدم أستخدام بعض القوى والتيارات السياسية للطائفة ، والدين، كأداة للكسب الطائفي والتحريض عليه ، وذلك من خلال توظيف مختلف الوسائل والمنابر الاعلامية لتحقيق ذلك الغرض ، إذ يستهدف التأجيج الطائفي تحقيق ثلاث اهداف ، وهي:-

1- حشد اكبر عدد ممكن من الاتباع والمناصرين للمعركة الدائرة .

2- رفع مستوى القضية المتصارع عليها الى مستوى القداسة وإدخالها في الحرمة .

3-اعطاء المعركة الدائرة صبغة شرعية لهذا غالبا ما يتم تصوير المعركة بانها معركة حق وباطل)[39] .

- الحد من الاعتماد على الديمقراطية التوافقية التي جاءت بعد الاحتلال والعمل بمبدأ الاغلبية والمعارضة كما هو معمول به بالأنظمة الديمقراطية الغربية ، إذ أن الديمقراطية التوافقية رسخت (استمرار الخطاب الطائفي او ألاثني في الفكر والممارسة ، وبذلك بدل من أن تكون الديمقراطية حلا شاملا لمشاكل المجتمع العراقي ،جاءت الديمقراطية التوافقية لتكون ذات تاثير سلبي عليه[40].
- تحييد القضاء وإبعاده عن التأثيرات السياسية ، فالواقع يؤكد (ضعف القضاء وعدم استقلاليته وخضوعه في كثير من الاحيان لتأثيرات الساسة او القضاة غير النزيهين)[41]، فكلما كان القضاء ضعيفاً كلما زادت السلوكيات المنحرفة للأفراد والجماعات الارهابية. فكم من الارهابيين قد اطلق سراحهم ، او حوكموا محاكمة مخففة بناءاً على وساطات سياسية او صفقات عقدت مع بعض المحسوبين على الجهاز القضائي ، ولإن الارهابيين قد إمنوا العقاب فانهم قد امعنوا في ممارسة سلوكياتهم المنحرفة.

لذلك نرى ، ضرورة تأسيس هيئة مستقلة لتعيين القضاة على أساس الكفاءة والنزاهة اولاً ، وعلى ان تضمن ثانياً عدم خضوعهم للابتزاز من جانب السياسيين وأصحاب النفوذ[42] .إن أداة رسوخ الديمقراطية هو وجود قضاء مستقل ، فالأمة التي تخضع في حركتها ونشاطها لمؤسسات القانون والقضاء والعدالة هي الامة الاكثر رسوخاً وتأثيراً في التاريخ والأكثر جدارة بالبقاء والحياة والتقدم .

- تأكيد العمل بنظام الفصل بين السلطات الثلاث "التنفيذية والتشريعية والقضائية "وهي أحد المبادئ الاساسية لنجاح النظام الديمقراطي ،إذ أن الملاحظ في النظام الديمقراطي العراقي (ميل الكفة لصالح السلطة التنفيذية أكثر من السلطة التشريعية بالشكل الذي أخر صدور القوانين والتشريعات ، لا سيما تلك المتعلقة بمكافحة الخطاب والسلوك التكفيري والحد منه[43] .
- تعديل بعض فقرات الدستور المختلف عليها بقصد تقريب وجهات النظر بين الفرقاء وإجراء مصالحة وطنية شاملة بما يحقق العدالة للكل ضمن الوطن الواحد.
- إن العراق يمر حاليا بمرحلة بناء الدولة وهذا يتطلب (توحيد الخطاب السياسي الداعي للمواطنة والوطن الواحد ونشر ثقافة الديمقراطية التي تتضمن قيم التسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والاختلاف والحلول الوسط لتحقيق التوافق والشراكة الوطنية بتجاوز الخلافات السياسية والحرص على مشاركة الجميع في الحياة السياسية)[44] .

المبحث الثالث: الاستراتيجية الاقتصادية

برغم تعاقب الحكومات العراقية ، لم تبادر أي من تلك الحكومات بشكل جدي في معالجة المعوقات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وخاصة فيما يتعلق بمصادر الدخل، إذ بقى الاقتصاد (ريعي يعتمد بالدرجة الاساس على النفط كمصدر للدخل من العملات الاجنبية، إذ يشكل (95%) من إيراداته العامة،

وبالتالي فإن التغيرات والصدمات الخارجية في السوق النفطية العالمية وتقلبات أسعار النفط تنعكس على هذه الايــرادات ومن ثم على الموازنة وبرامج التنمية)[45].

لقد أثر انخفاض اسعار النفط عالمياً في ظل الاقتصاد الريعي للدولة العراقية على كافة مفاصل الدولة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية (فتعطلت التنمية، وظلت البنى التحتية متهالكة، وتردى واقع القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية، وأرتفعت معدلات البطالة، صاحبها هروب رؤوس الاموال والكفاءات للخارج ، وعدم تبني سياسة مالية ناجعة من شأنها الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار، يضاف اليها الديون والتعويضات على العراق والية التحول الى نظام السوق وعملية الخصخصة غير السليمة)[46].

كل ذلك اثر على الوضع العام في العراق وعلى كافة المستويات، وخصوصاً على المستوى الامني بعد ان استغل دعاة الخطاب التكفيري شريحة الشباب العاطل عن العمل وإغرائهم بالمال مقابل تنفيذ اجندات خارجية كان معظمها ذا طابع ارهابي. فالعملية طردية بين تعثر مشاريع التنمية ورواج الخطاب التكفيري الذي فرض نفسه كـ"منقذ" لطموحات الشباب وآمالهم المعلقة على الحصول على فرصة عمل او وظيفة مقابل بعض المغريات المادية.

لذلك ، ومن اجل مواجهة الخطاب التكفيري في العراق يتطلب من الحكومة العراقية ان تتبنى استراتيجية تنموية شاملة ومدروسة بشكل صحيح وبحسب الاهمية والأولوية وعلى كافة الاصعدة الاقتصادية (الزراعية –الصناعية –التجارية – السياحية –الموارد البشرية). ولقد عالج الدستور العراقي هذه المسالة في المادة (25) منه بالقول: "تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس أقتصادية حديثة وبما يضمن أستثمار كامل موارده وتنوع مصادره وتشجيع

القطاع الخاص وتنميته)[47] . لكن الواقع الفعلي يشير خلاف ذلك ، فلم يتضمن تطبيقاً وتجسيداً للأسس المذكورة اعلاه.

إذاً، ومن اجل الحد من تداعيات الخطاب التكفيري ، ولتحصين شريحة الشباب بالاخص من التأثيرات السلبية لهذا الخطاب ، لا بد من النهوض بالقطاع الاقتصادي من خلال تبني سياسات عدة يكون لها دور مهم في عملية التنمية والقضاء على البطالة والفقر في العراق ، منها:-

- اشراك المواطن العراقي في دعم المنتج المحلي (صنع في العراق) على أعتبار أن العنصر الوطني يمثل واحداً من حجج الحماية التجارية ، على أن يبدأ تطبيقه من قبل العاملين انفسهم في الصناعة العراقية ، وحبذا لو يتم توعية الطلبة بأهمية ذلك للتنمية الاقتصادية للبلد و في مختلف المراحل الدراسية .)[48] .
- تفعيل قانون رقم 11 لسنة 2010[49] * ألخاص بحماية المنتجات العراقية وتطبيق قانون التعرفة الجمركية في حماية الصناعة الوطنية وتعزيز موقفها التنافسي .والتأكيد على النوعية للسلع المستوردة من خلال مراقبة الجهاز المركزي للتفتيش والسيطرة النوعية ومنع أستيراد السلع بشكل عشوائي ، كذلك التأكيد على تفعيل قانون حماية المستهلك لحماية المواطن من الغش الصناعي والتأكيد على تطبيق قانون العلامة التجارية [50] .

إن انخفاض القيود الجمركية قد شجع على زيادة أستيراد السلع المصنعة وبكلف منخفضة أنعكس بإشارة سلبية على عجز قدرة هذا القطاع على المنافسة مما أدى الى اغلاق وتوقف العديد من المصانع)[51]. إضافة الى ، تقادم رأس المال المادي الصناعي ، نتيجة الحروب والعقوبات الدولية وما تلا ذلك من التدمير والسرقات المنظمة للمنشآت وخصوصا العسكرية منها. و(الزيادة الكبيرة في

أعداد العاملين في الشركات الصناعية العامة نتيجة لتشريع قانون أعادة المفصولين السياسيين وتأثير ذلك على مستوى التكاليف الصناعية بشكل عام) [52]، وأغلب هؤلاء العاملين تنقصهم الخبرة والكفاءة لعدم مواكبتهم التطور التكنولوجي الصناعي في العالم .

أن حل مشكلة التجارة الخارجية يكمن في تنشيط التعريفة الجمركية على السلع الداخلة للعراق خاصة تلك السلع المنافسة للمنتوج العراق سواء أكان صناعيا أم زراعيا .والعمل الجاد على تطوير الصناعة والزراعة العراقية وجعلها قادرة على منافسة المنتوج الاجنبي . وتفعيل إلبنى التحتية الخاصة بالتجارة وخاصة الموانئ العراقية وتنشيط ألأسواق الحرة للتبادلات التجارية خاصة في المناطق الحدودية (البصرة ، دهوك ، الموصل ،السليمانية والانبار) لعرض السلع العراقية وبيعها للخارج 0كل ذلك سيستقطب اعداداً كبيرة من العاملين ويجعلهم ينخرطون في صف الصناعة الوطنية ، ما ينعكس عليهم إيجاباً من خلال العوائد المادية اولاً ، وتقليص اوقات الفراغ لديهم لئلا يتم استغلاله من قبل مروجي الخطاب التكفيري لتمرير اجنداتهم.

- خلق فرص للشراكة الاقتصادية بين الشركات الصناعية الوطنية والشركات الصناعية الاجنبية بما يعزز الاستثمار الصناعي في الشركات الصناعية الوطنية وتطوير بنيتها ورأسمالها ونقل المعرفة الفنية لها[53]. وهنا سترتفع القيمة المعرفية والمهنية للعامل العراقي وسيكتسب خبرة تظاهي خبرة العامل الاجنبي، وبالتالي سيصبح في غنى عن خدمات الاخير وسيتجنب مزاحمة اليد العاملة له، فضلاً عن الارتقاء بجودة المنتوج المحلي.
- تشجيع القطاع الخاص من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة (وتنميتها لكونها مشاريع كثيفة العمل وتسهم فعليا في

امتصاص جزء كبير من البطالة)[54] من خلال(دعم مالي ودعم تكنولوجي ، وتقديم اراضي للمشروع الصناعي بأسعار رمزية ، وتسهيل الاقراض الصناعي ، وتخفيض كلفة الاقراض ، وتقديم مدخلات انتاج بأسعار مدعومة وشراء مخرجات الانتاج بأسعار تفضيلية وتقديم خدمات انتاجية بأسعار مخفضة وتدريب القوى العاملة في المشروع والمساعدة في خلق فرص تسوقيه في الداخل والخارج)[55] . وسيسهم ذلك بدوره في رفع العبئ عن القطاع الحكومي من حيث توفير فرص العمل.

- تفعيل الأستثمار الأجنبي والمحلي من خلال دعم هيئة الأستثمار الوطنية عن طريق (تذليل العقبات التي توجه المستثمرين وتعديل بعض فقرات القانون (13) لسنة 2006 [56]، لإن هناك الكثير من المستثمرين يرغبون بالاستثمار في العراق وقد حاول بعضهم الاستثمار فعلا لكنهم واجهوا الكثير من الصعوبات والمعرقلات وفيها ما يمكن معالجته لأنها طارئة او مصطنعة او ترتبط بالفساد أو لعدم وجود أرادة حقيقة لأعمار البلاد والاستثمار فيه)[57] ، ومن الضروري (التركيز على توجيه الاستثمار الى الصناعات التي توفر فرص عمل حقيقية وتخدم عملية الاستخدام والتشغيل والقادرة على استيعاب جزء كبير من القوى العاملة وبالتالي تخفيض معدلات البطالة)[58].
- الاهتمام بتنمية القطاع السياحي في العراق بهدف الإسهام في(زيادة الدخل القومي الحقيقي وتوفير فرص العمل للعاطلين وتشغيل الأيدي العاملة فضلا عن توفير العملة الصعبة وإعادة تأهيل البنى التحتية للمناطق كافة ومن هنا تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية وبهذه المتابعة تعتمد التنمية الاقتصادية على القطاع السياحي بدرجات متفاوتة في زيادة الدخل القومي والدخل الحقيقي للفرد من خلال دفع

المتغيرات السياحية في المجتمع للنمو بأسرع من معدل النمو الطبيعي) [59].

- القضاء على الفساد بكل انواعه (السياسي ، الاداري ، المالي) كونه تسبب في تهالك القدرات الاقتصادية للبلاد ، وفسح المجال بفرص متساوية امام الجميع بالتعيين او الحصول على فرصة عمل ، لئلا يتم استدراج الافراد العاطلين عن العمل من قبل التنظيمات الارهابية والتكفيرية. كما يتطلب ذلك الاستعانة بجهاز إداري كفوء يتم اختياره بالاستناد الى معايير مهنية ، وليس اسس المحاصصة الطائفية والعرقية.
- تبني سياسات اقتصادية لمكافحة ظاهرة الفقر المتفشي ، ويتم ذلك بأعتماد سياسات عادلة لتوزيع الثروات بين المواطنين ، وردم الفجوة الطبقية ، مع مراعاة التوزيع العادل للثروة مناطقياً ، ومقدار التركز السكاني في تلك المناطق ، وكذلك منح فرص الاستثمار بشكل متساو.

نقطة اخيرة لا بد من الإشارة اليها هنا ، وهي الحذر من الدور الذي تلعبه وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في بث الفكر التكفيري وتلميعه وإظهاره بصور مزوقة ، كالدفاع عن حقوق مكونات معينة ، او تصوير الصراع السياسي على انه (صراع طائفي) بالدرجة الاولى ، او السعي للانتقال بالواقع القائم الى واقع افضل. ولعل تجربة السنوات القليلة السابقة اثبتت مدى تأثير ذلك الاسلوب على عقول الشباب ، وبالتالي وقوعهم في فخ تلك التنظيمات الارهابية.

الخاتمة

يمكن لنا تلخيص أهم النتائج التي انتهت اليها دراستنا ، بما يلي :

- خلصت الدراسة الى أن الخطاب التكفيري في العراق بعد عام 2003 الذي حملته ونادت به الجماعات الجهادية السلفية التكفيرية كآيديولوجية

في العمل والممارسة ، ما كان لظاهرته أن تكبر في العراق ويزيد خطرها الا على خلفية الدخول الامريكي للعراق عام 2003 وفشل النخب السياسية بعد عام 2003 من الاتفاق في وضع رؤية موحدة للنهوض في بناء مشروع الدولة العراقية.

- لقد كانت للتدخلات الاقليمية دوراً كبيراً في دعم الجماعات الارهابية السلفية التي تبنت الخطاب التكفيري في العراق بعد عام 2003 سواء أكان دعماً سياسياً ، أو مالياً أو اعلامياً.
- لقد اسهمت عوامل عدة في صعود الخطاب التكفيري في العراق بعد عام 2003 ، ومن ضمن هذه العوامل: العوامل الاقتصادية ، وتفاوت مستوى الدخل وتفشي البطالة في المجتمع العراقي، خصوصاً في قطاع الشباب الذين دفع قسماً كبيراً منهم ، وتحت ضغط الحاجات المادية الى الانخراط في الجماعات الارهابية التكفيرية. كذلك كان للعامل الثقافي ، وغياب الوعي العقائدي والديني بحقيقة اطروحات مثل هذه الجماعات ، وحقيقة الاهداف التي تسعى ورائها كانت من الاسباب التي ساهمت في انخراط الكثير جهلاً منهم بحقيقة مضمون الدين والتدين .
- إن محاربة الخطاب التكفيري في العراق ، وكما خلصت اليه الدراسة هي بصياغة استراتيجية متكاملة تبدأ بمواجهة دينية لجذور التطرف ومنابعه ، والتأكيد على قيم المحبة والتسامح والسلام التي جاء بها الاسلام ، هذا الامر يعني محاولة تغير البنى والذهنيات واعادة تجديد النظر بقضايا الخطاب الديني.
- لا يمكن الاعتماد على الاستراتيجية الامنية فقط في مواجهة التكفير وخطابه، بل إن ذلك يتوقف على وجود استراتيجيات عدة على الصعيد السياسي كسن التشريعات التي تحظر التمييز بمختلف اشكاله ، والتأكيد

على العمل المؤسسي، وتحييد القضاء وتفعيل دوره في مواجهة السلوكيات التكفيرية المتطرفة.

- **ايضاً من الاستراتيجيات التي يجب العمل على تفعيلها في محاربة ومواجهة الخطاب التكفيري في العراق هو الاستراتيجية الاقتصادية ، من خلال القضاء على الفقر ، وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل الذين يشكلون رصيداً مهماً للجماعات التكفيرية اذا ما تم تجنيدهم ضمن صفوفها ، ويتم ذلك من خلال حماية الصناعة الوطنية والمنتج المحلي ، وتفعيل دور الاستثمار والقطاع الخاص ، وتأهيل الكوادر المحلية وتدريبهم وتطويرهم لغرض إكسابهم الخبرات اللازمة بشكل يقلل من الاعتمادية على الخبرات الاجنبية ، وكذلك يجنب المخاطر التي تحملها اليد العاملة الوافدة معها.**

Summary::

Strategic: intellectual, political and economic to counter extremism in Iraq

The research presents the subject of the appropriate strategy to deal with extremist discourse in Iraq, from the intellectual, political, and economic angles.

[1] (1) القران الكريم ، سورة الزمر ، الاية: 18.

[2] (2) علي عبود المحمداوي ، مراجعة لقراءة النص والخطاب الاسلامي (مجموعة مؤلفين ،الاصلاح الديني والسياسي اعادة قرأه النص الديني والممارسة السياسية ، مكتبة مؤمن قريش ، بغداد ، ص 116 .

[3] (3) نقلا عن : حيدر ناظم محمد ، فلسفة الاصلاح والعودة الى الذات عند علي شريعتي،(مجموعة مؤلفين، الاصلاح الديني والسياسي اعادة قراءة النص الديني والممارسة السياسية ،مكتبة مؤمن قريش، بغداد، ص 128.

[4] (4) المصدر نفسه ، ص 133.

[5] (5) سعد علي حسين و عادل ياسر ناصر ، استراتيجيات مكافحة الارهاب ، المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، العددان 28–29 , 2015 ، ص 217

[6] (6) القران الكريم ، سورة الانعام ، الاية : 108 .

[7] (7) محمد كاظم عبدالله الزركاني ،الاسرة المسلمة واثر المتغيرات الحضارية فيها ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة لمجلس كلية العلوم الاسلامية ، جامعة بغداد ، 2013 ، ص 162 .

[8] (8) حسن سعد عبدالحميد التحافي، السياسات العامة لمكافحة الارهاب ،اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، 2017 ، ص 24 .

[9] (9)البخاري، صحيح البخاري،كتاب الجنائز(باب من قام لجنازة يهودي) رقم الحديث (1312) ص 231.

[10] (10) محمد عبد الكاظم عبدالله الزركاني ، الاسرة المسلمة واثر المتغيرات الحضارية فيها ، اطروحة دكتوراه مقدمة لمجلس كلية العلوم الاسلامية ، جامعة بغداد ، 2013 ، ص 162.

[11] (11) القرآن الكريم ، سورة ال عمران ، الآية: 103.

[12] (12) القرآن الكريم ، سورة الاحزاب ، الآية 70–71 .

[13] (13) القران الكريم ، سورة النحل ، الآية 125 .

[14] (14)الشيخ محسن كديور، حرية الدين والعقيدة في الاسلام مطالعه فقهية، ترجمة على الوردي، مجلة الاجتهاد والتجديد العددان التاسع والعاشر ،2008, بيروت ، ص 42–43.

[15] (15) القرآن الكريم ، سورة البقرة ، الآية 143.

[16] (16) القرآن الكريم ، سورة الانعام ، الآية 153 .

[17] (17) جعفر نكونام ،التراث الديني عند السنة والشيعة محاولة الاعتراف المتبادل، مجلة نصوص معاصرة، العدد العاشر،2007،مركز البحوث المعاصرة ،بيروت، ص 114.

[18] (18) القرآن الكريم ، سورة فصلت ، الآية 34 .

[19] (19) القرآن الكريم ، سورة النحل ، الآية 125.

[20] (20) القران الكريم ، سورة الانفال ، الآية 46.

[21] (21) القرآن الكريم ، سورة التوبة ، الآية 71 .

[22] (22) جواد احمد البهادلي، الوسطية في الخطاب الاسلامي المعاصر ، دار المؤرخ العربي ، بيروت ، 2014 ، ص 204.

[23] (23) القران الكريم ، سورة البقرة ، الآية 109..

[24] (24) صحيح البخاري ، باب فضل استقبال القبلة ج 2، ص 150.

[25] (25) امنة محمد علي ،جلسة حوارية حول موضوع "سبل الحد من التطرف الفكري والعنف"، شبكة المعلومات الدولية ،14/7/2017 ، ص 11 .

[26] (26) المصدر نفسه ، ص 11 .

[27] (27)احمد فاضل جاسم داود ،عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد عام 2003 دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والآفاق المستقبلية ، مجلة السياسية والدولية ، العدد 25 ، السنة التاسعة ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، 2014 ، ص 191.

[28] (28) عبد الحسين صالح الطائي، مفهوم الطائفية السياسية تحليل جذورها الفكرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، شبكة المعلومات الدولية،7/6/2017 .

[29] (29) طالب حسين حافظ ، العنف السياسي في العراق ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد 41، ص 109.

[30] (30) عبدالحسين صالح الطائي ، مصدر سبق ذكره ، ص 7.

[31] (31) لقد ذكرة المادة 7 من الدستور العراقي الذي اقر عام 2005 هذه الفقرة لكنها لم تسن بقانون(يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الارهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو يحرض أو يمهد أو يمجد أو يروج أو يبرر له، وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه وتحت اي مسمى كان، ولا يجوز ان يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق، وينظم ذلك بقانون) يمكن مراجعة الدستور العراقي الفقرة (7) .

[32] (32) عبد الكريم الارزي، مشكلة الحكم في العراق من فيصل الاول الى صدام ، مصدر سبق ذكره ،ص 331–ص 332.

[33] المصدر نفسه ، ص 334 .

[34] * الاغتراب :– هو حالة سيكو – اجتماعية تسيطر على الفرد سيطره تجعله غريبا وبعيدا بعض نواحـي واقعه الاجتماعي هو شعور الشخص بالغربة ازاء الساسة والحكومة في مجتمعه والميل محو التفكير بـــان سياسة الامة تدار من قبل الاخرين ولمصلحة الاخرين ووفقا لمجموعة قواعد غير العادلة وهذا يعزل الفرد عن باقي المجتمع لانه يشعر بانه لم يعد ينتمي اليه لا سباب لا دخل لا رادته فيها وانما فرضتها ظروف قاهـــرة اجتماعية واقتصادية ونفسية وسياسية ..ان هذه الظواهر قد تولد نزعة عدائية لدى الافراد والجماعات قـــد تتحول الى نشاطات متطرفة من العنف خاصة في ظل نظام سياسي قائم لا يتمتع الا بشرعية محدودة ..للمزيد انظر : طالب حسين حافظ ،العنف السياسي في العراق، مصدر سبق ذكره .ص 98 .

[35] سهيلة عبد الانيس ،في معوقات التحول الديمقراطي في العراق (دراسة في المعوقات الداخلية) ، مجلة السياسية والدولية ، العدد 7، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، 2007 ،ص 129.

[36] ياسين سعد محمد البكري ،بنية المجتمع العراقي جدلية السلطة والتنوع ، العهد الجمهوري الاول 1958–1963 أنموذجاً ، مؤسسة مصر مرتضى ، بغداد ، 2011 ، ص 268.

[37] سهيلة عبدالانيس ،مصدر سبق ذكره ، ص 128.

[38] محددات مفهوم الهوية الوطنية ، شبكة المعلومات الدولية، 11/5/2017, www.azzaman.com .

[39] محمد الشيوخ ،انعكاسات التأجيج الطائفي على الوحدة الوطنية ،شبكة المعلومات الدولية ، 11/5/2017 , . middle.east.online.com www

[40] (40) طالب حسن حافظ ،العنف السياسي في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص 115.

[41] هيثم كريم صيوان ، الفساد واثره في التنمية والسيادة الوطنية العراقية ،شبكة المعلومات الدولية ،6/6/2017, www.nazaha.iq/conf7/conf7-soci7

[42] المصدر نفسه ، ص 196 .

[43] احمد فاضل جاسم داود ، ،مصدر سبق ذكره ، ص 196 .

[44].اثير ناظم الجاسور، الارهاب ومرتكزات الامن الوطني العراقي ، مجلة السياسية والدولية ، العددان 28–29، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، 2015 ، ص 338 .

[45] علي عبد الهادي سالم ، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد الرابع ،العدد 9 , 2012 ، ص 43.

[46] المصدر نفسه ، ص 43 .

[47] الدستور العراقي الدائم لعام 2005 ، المادة 25.

[48]عبد الله نجم عبد الشاوي و عامر احمد محمد ، دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق (دراسة ميدانية) ، مجلة الادارة والاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، المجلدالرابع ،العدد 89 ,2011 ، ص 6.

[49]*إذ جاء في خاتمة القانون ان الاسباب الموجبة هي (انسجاما مع المتغيرات الجديدة التي طرأت على الأقتصاد العراقي وفتح الأسواق أمام التجارة العالمية ولغرض بناء صناعة وطنية ولتفادي حدوث ضرر يلحق بها من الممارسات الضارة من سياسات إغراق الأسواق بالمنتجات أو الزيادات غير المبررة في الواردات أو المنتجات المستوردة التي تدعمها الدول المصدرة الى جمهورية العراق بما يؤدي الى فقدان شروط المنافسة العادلة ولغرض إتخاذ التدابير المناسبة لحماية المنتجات العراقية والمنتجين المحليين . شرع هذا القانون) للمزيد انظر: جريدة الوقائع العراقية(جريدة الوقائع العراقية العدد 4316 في 14/3/2014)

[50] المصدر نفسه ، ص 6 .

[51] علي عبد الهادي سالم ، مصدر سبق ذكره ، ص 71 .

[52] د.عبدالله نجم عبدالشاوي ، وعامر احمد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 8 .

[53] عبدالله نجم عبدالشاوي وعامر احمد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 8 .

[54] ظاهرة البطالة في العراق ..الاسباب والحلول الممكنة ،شبكة المعلومات الدولية ،30/6/2017 , https://krardotcom.wordpress.com/2011/08 .

[55] عبدالله نجم عبد الشاوي و عامر احمد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 6 .

[56] بغية تسهيل وتنظيم العمل في هيئات الاستثمار ومعالجة بعض المعوقات التي اظهرها الواقع العملي عند تطبيق قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 وتعديلاته ومن اجل خلق مناخ مشجع وملائم للاستثمار في القطاعات كافة ومنح امتيازات واعفاءات وقروض ميسرة جاذبة للمستثمرين مع فسح المجال امام الوزارات للمشاركة مع القطاع الخاص (العراقي والاجنبي) والمختلط لتاهيل وتشغيل شركاتها لتنعكس بشكل ايجابي على التنمية= الاقتصادية واعادة اعمار العراق .شرع هذا القانون)انظر: تعديل القانون في جريدة الوقائع العراقية العدد 4393 لسنة 4/1/2016 .

[57] علي عبدالهادي سالم، مصدر سبق ذكره ،73 .

[58] ظاهرة البطالة في العراق ..الاسباب والحلول الممكنة ، مصدر سبق ذكرة .

[59] حمادي عباس حمادي و حيدر عبود كزار ، استراتيجية التنمية السياحية في العراق ،مجلة القادسية للعلوم الانسانية ،المجلد 11 العدد 3 لسنة 2008 , ص 255 .